نتائج وانعكاسات السياسة الاستعمارية الديغولية على الثورة الجزائرية قضية سي صالح زعموم في الولاية الرابعة (1960-1961) نموذجاً.

د. سعاد يمينة شبوط
قسم التاريخ –جامعة تلمسان

تمهيد:

ارتبط تاريخ الولاية الرابعة بأعقد المشاكل التي واجهتها قيادة الثورة التحريرية منذ انطلاقتها وقد كان على رأسها حركة بلونيس وقضية شريف بن سعيدي (1956-1958) ثم قضية سي صالح زعموم وأزمة صائفة 1962 خلال المرحلة الأخيرة من الثورة التحريرية (1960-1962) وقد أدت هذه المشاكل إلى إيقاظ النزعة الجهوية والعصبية القبلية، وأدت إلى تصدع الصفوف والتباين في الرؤى والمواقف إلى درجة الصدام المسلح خصوصا في المرحلة الأخيرة من الثورة التحريرية (1960-1962)، الأمر الذي ترك مواقف غامضة ومتحفّظة من تاريخ الولاية الرابعة بشكل عام، بعد الاستقلال سنة 1962.

ومن هذا المنطلق كان الدافع العلمي وراء اختياري لموضوع حساس يتعلق بمرحلة حاسمة وصعبة عرفتها الثورة التحريرية في الولاية الرابعة ألا وهو موضوع قضية سي صالح زعموم التي احتكرت الكتابات الفرنسية عملية تقديم التحاليل والأجوبة التاريخية خصوصا بعد توظيفها لرؤية المدرسة الاستعمارية نحو تاريخ

الجزائر بشكل عام والثورة التحريرية بشكل خاص.

لقد حاولت الإجابة على بعض التساؤلات على شاكلة هل كانت قضية سي صالح نتيجة وضع صعب عرفته الثورة أم كان نتيجة مبادرة فردية؟ وإلى أية درجة حدث الاختراق من طرف المصالح الفرنسية لهياكل الولاية الرابعة؟وهل كانت مبادرة سي صالح انشقاقا أو تعاملا مع الأمر الواقع؟ وكيف عالجت قيادة الثورة ما عرف بقضية الإليزيه؟.

ظروف وأوضاع الولاية الرابعة بين سنوات (1958-1960):

كانت أوضاع الولاية الرابعة مع نهاية سنة 1959، في حالة تدهور كبير على الصعيدين السياسي والعسكري، وتعود تلك الوضعية إلى المراحل العصبية التي عاشتها الولاية، بفعل تعرضها لعمليات عسكرية واسعة نطاق في إطار مخطط شال الجهنمي، كما تفاقمت أزمة نقص الأسلحة بها كنتيجة مباشرة لانقطاع الدعم اللوجيستكي من الخارج[1] حيث فشلت جهود قيادة الثورة (الحكومة المؤقتة وهيئتي قيادة جيش التحرير الشرقية والغربية)، في إيجاد حلول لاختراق السدود المكهربة (شال- موريس)، وتعاظمت بذلك معضلة نقص الأسلحة في الولايات الداخلية (الثالثة والرابعة)، إلى درجة أصبحت تهدد باختناقها في ظل تزامن تلك الوضعية مع تعرضهما إلى الحصار العسكري، طيلة سنة 1959 وحتى منتصف سنة 1960.

إلى جانب الانعكاسات (الوخيمة للعمليات العسكرية الفرنسية، فقدت الولاية الرابعة قائدها العقيد سي أحمد بوقرة في شهر ماي 1959، في غمرة

انشغالها بمواجهة مخطط شال من جهة، وفي تطهير صفوفها من شبكات العملاء في ما يعرف بعملية الزرق الشهيرة[2] وهي العملية التي أدت إلى حدوث نزيف شديد في قيادات المناطق داخل الولاية، بفضل التصفيات الداخلية، وانتشار أجواء الريبة والشك في صفوف وحدات جيش التحرير الوطني بالولاية.[3]

لقد أهملت قيادة الثورة في الخارج أوضاع الداخل في الفترة التي تلت اجتماع قادة الولايات (الأولى والثالثة والرابعة والسادسة) في ديسمبر 1958، خاصة وأنه تميز بتوجيه انتقادات شديدة للحكومة المؤقتة وحملها مسؤولية تفاقم أزمات الولايات بفعل انشغالها في صراعات الأجنحة داخلها، وتراجع وتيرة الدعم اللوجيستيكي الموجّه نحو الداخل[4].

ولعل أبرزها ما يوضح مثل هذا الطرح، هو بقاء الولاية الرابعة دون قيادة معينة بصورة رسمية من قبل الحكومة المؤقتة، لفترة تجاوزت الستة أشهر، و لم يتم بتجاوز ذلك الشغور في القيادة الذي نجم عن استشهاد العقيد سي أمحمد بوقرة في بداية ماي 1959، إلا في منتصف شهر جانفي 1960، حيث قام الرائدان سي صالح (رابح زعموم) وسي محمد (الجيلالي بونعامة) بالدعوة إلى عقد اجتماع لقادة المناطق في الولاية الرابعة من أجل تشكيل حجار القيادة[5].

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف تمت ترقية عدد من قادة المناطق للاستخلاف ولعضوية المجلس مثل النقيب سي لخضر (بوشمعة)، وسي حليم، وانتهى الاجتماع إلى تعيين سي صالح كقائد سياسي عسكري للولاية، وسي محمد كمساعد عسكري له، إلى جانب سي لخضر كمحافظ سياسي،

وتم تكليف سي حليم بالاتصالات والاستعلامات.[6]

لقد تمت تسوية وضعية شغور قيادة الولاية الرابعة في بداية سنة 1960 من طرف قيادات الولاية ذاتها، بعدما تأخرت الحكومة المؤقتة، في حسم تلك الوضعية لعدة أشهر جانبية ولعله من المفيد هنا الإشارة إلى نقطة جانبية ذات دلالة هامة، وهي أن كل من سي صالح وخليفته بعد عزله وإبعاده، بقيا على رأس الولاية الرابعة وهما يحملان رتبة رائد بدل رتبة عقيد[7] وهو ما يوضح استمرار تجاهل الحكومة المؤقتة لوضعية ولايات الداخل حتى بعد إنشائها لهيئة الأركان العامة في أعقاب اجتماع طرابلس -ديسمبر 1959-جانفي 1960).

كان اجتماع 14 جانفي 1960 الذي تم فيه تشكيل مجلس قيادة الولاية الرابعة بداية لفترة تولي سي صالح، لمسؤولية الإشراف عليها وعلى الرغم من كونه لم يبق على رأسها سوى لمدة سبعة أشهر[8] إلا أنها كانت فترة حافلة بالأحداث الجسيمة والمشاكل العويصة على جبهات متعددة.

لقد تميزت بداية عهدة سي صالح باستمرار الضغط الاستعماري على الولاية الرابعة التي تكبدت الخسائر الفادحة خلال سنة 1959 والنصف الأول من سنة 1960، كما شهدت الولاية مرحلة حرجة جدا، بفعل الحاجة الملحة إلى سلاح وإلى الإطارات القيادية التي فقدت الكثير منها أثناء مواجهة مخطط شال من جهة وفي صراعها الدموي مع عدد من الحركات المناوئة للثورة مثل حركة العميل الشريف بن سعيدي في تخومها الجنوبية وحركة بلونيس وخلفائه في (سور الغزلان، وعين بسام، والمدية، وسيدي عيسى والبويرة، وبوسعادة) إلى

جانب مجموعات العميل كوبيس (بلحاج جيلالي) في ضواحي الونشريس وسهل شلف.

إلا أن أهم تأزم شهدته الولاية الرابعة تحت قيادة الرائد سي صالح تمثل في احتدام الخلاف مع قيادة الثورة في الخارج بشكل عام، ومع هيئة الأركان العامة التي كان العقيد بومدين على رأسها بشكل خاص، و لم يستمر ذلك الخلاف في السر طويلا، حيث تمكنت السلطات الاستعمارية من الوقوف على حقيقة تدهور العلاقة بين قيادة الثورة في الخارج وقيادات الولايات في الداخل.

وفي هذا السّياق فإن العديد من الكتابات التي أرخت للولاية الرابعة كثيرا ما أشارت إلى المواقف المتحفظة والسلبية لقادة الداخل اتجاه أداء قيادات الخارج في فترات مختلفة وقد كان سي صالح شأنه شأن العقيد عميروش من الذين وقفوا على انقسامات لجنة التنسيق والتنفيذ خلال سنة 1957 في مهمات كلفوا بها في تونس آنذاك.

وإذا ما وضعنا الوضع العام الذي أصبحت تعرفه الثورة في الداخل سنة 1960 مقارنة مع ما كان عليه في عام 1957، يمكن القول بأنه ازداد تدهورا بالنظر إلى تفاقم أزمة الدعم اللوجيستيكي، بالنسبة للولايات الداخلية بصورة عامة والولايتين الثالثة والرابعة بشكل أدق وهذا الأمر شكل عاملا أساسيا في استمرار حالة الجفاء والعزلة التامة للولاية الرابعة عن الحكومة المؤقتة بالخارج مثلما أشار إلى ذلك الرائد لخضر بورقعة في مذاكرته.[9]

1- قضية سي صالح (خلفياتها وتطوراتها) :

لقد استمرت الكتابات الفرنسية حول تاريخ الثورة الجزائرية لفترة طويلة وبقيت مواضيع وقضايا مثيرة للجدل رهينة لمنطلقات وتصورات تلك الكتابات مما يساعد على ديمومة الغموض والالتباس في الرؤى التاريخية الموضوعية بالنسبة لجيل كامل من الجزائريين الذين لم يجدوا في ركام الكتابات الاستعمارية حول "حرب التحرير" سوى منظار بعين واحدة، يهدف إلى تصوير الثورة الجزائرية بشكل ينتهي بها إلى الإدانة والتقزيم، ويعتمد منطق التبرير المطلق للفعل الاستعماري عن طريق التركيز على الجوانب السلبية في الأداء السياسي والعسكري للثورة التحريرية.

إن قضية سي صالح تعتبر نموذجية في السياق الذي أشرنا إليه، فقبل أكثر من عقد واحد بقليل، لم يكن لدى القارئ والباحث الجزائري سوى الكتابات الفرنسية حولها[10] و لم تتم إعادة تجلية الرؤية حول القضية إلا بفضل عدد من الكتابات الوطنية لبعض قيادات وإطارات الولاية الرابعة نفسها[11] وبعض الكتابات الأكاديمية الجزائرية[12].

وتُعرف قضية سي صالح في أدبيات الكتابات الفرنسية بتسميات عديدة مثل "قضية سي صالح" و"لقاء الإليزيه" وتفضل مؤلفات العسكريين منهم تسميتها بـــ "عملية تلست" Operation Tilsit.

إن قضية سي صالح يتم تصويرها من خلال الكتابات التي تتناولها على أنها مناورة سياسية دوغولية للإيقاع بين طرفي قيادة الثورة في الخارج وفي الداخل

حينا[13] وعلى أنها عملية اختراق ناجحة لصفوف الثورة في الولاية الرابعة بهدف إرغامها ودفعها إلى القبول بحلول انفرادية مع السلطة الاستعمارية[14].

لا تزعم هذه الدراسة تحقيق القراءة التاريخية المثلى لقضية سي صالح وإنما ستحاول تسليط أضواء جديدة على زوايا كثيرة أغفلتها الكتابات الفرنسية التي تحقق لديها السبق في تناول القضية وذلك بتوظيف ما جاءت به العديد من الشهادات والكتابات الجزائرية في السنوات الأخيرة.

إن بداية قضية سي صالح كما أشار إليها بيار مونتانيو كانت بدايتها مع اطلاع المصالح الفرنسية الخاصة على الحرب الكلامية المحتدمة بين سي صالح قائد الولاية الرابعة والحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة في الخارج، وفحوى ما لمح إليه ارتكز على تمكن أجهزة الاتصال الفرنسية (مكتب التنفيذ والربط B.E.L) من التصنت وتسجيل الرسائل المتبادلة (اللاسلكية) بين سي صالح وقيادة الثورة في الخارج[15]

وافق بورقعة على ما ذهب إليه مونتانيو من أن إطلاع السلطة الاستعمارية على حقيقة تدهور العلاقة بين الولاية الرابعة وقيادة الثورة في الخارج من جهة وإطلاعها أيضا على الأوضاع المزرية التي كان يعيشها المقاتلون بالداخل، كان سببا في اغتنام أجهزة الاستخبارات الاستعمارية للفرصة من أجل تصعيد الحرب الكلامية بين سي صالح وهيئة الأركان العامة بهدف تأجيج الخلاف الذي كان قائما بينهم[16].

لكن بورقعة لم يكتف بمقدمات صاحب كتاب "قضية سي صالح" إذ حاول وضع القضية في السياق العام لتطور أوضاع الولاية الرابعة في الفترة السابقة لها كما حاول تحديد الدوافع الرئيسية التي أدت إلى "لقاء الإليزي" في نقطتين رئيسيتين هما:

1- الظروف القاسية التي عاشتها الولاية الرابعة بسبب قلة التسليح وعمليات الإبادة الشاملة لمخطط شال.

2- العزلة التامة للولاية الرابعة عن قيادة الثورة في الخارج (الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة EMG [17] وهذا ما جعل المؤرخ الفرنسي بيار مونتانيو يلمّح إلى أن سي صالح كان يكتم في نفسه مرارة لأنه لم ينصب بتفويض من الحكومة المؤقتة ولم يحصل على تزكية منها فيما بعد[18].

إن أمثل طريقة لتسليط الضوء على قضية سي صالح، تفرض على الباحث وضعها في سياق التطور الداخلي للأداء الثوري وما نتج عنه من تراكم للمشاكل التي كانت تعيقه مثل مسألة التسليح، وأزمات القيادة في الداخل والخارج من جهة، وأيضا وضعها في سياق تطور السياسة الاستعمارية الهادفة إلى القضاء على الثورة، هذه السياسة التي بلغت أوجها مع وصول الجنرال دوغول إلى سدة الحكم في فرنسا.

أدرك دوغول سريعا أن الوضع في الجزائر كان عاملا أساسيا في تأزم الأوضاع السياسية في فرنسا، ومن هذا المنطلق، أصبح حسم القضية الجزائرية من أولوياته لمدة ناهزت الأربع سنوات (1958-1962).

لم تكن السياسة الديغولية سافرة بشكل تام، وإنما تميزت بتعدد أوجهها وأساليبها وعلى عكس سابقيه من أمثال "سوستال ولاكوست، ورؤساء الحكومات الفرنسية التي تعاقبت في الفترة الممتدة بين (1954-1958)، جمع دوغول بين المناورة السياسية والتورية في الخطاب السياسي، وسياسة الإغراء والاحتواء إلى جانب استخدام اليد الحديدية بأقصى الإمكانيات المتاحة من أجل دحر الثورة والقضاء عليها.

في بداية أكتوبر 1958 كشف دوغول في زيارته الثانية للجزائر عن أسلوب الإغراء بهدف الاحتواء عندما أعلن عن مشروع قسنطينة سنة 1958 الذي زعم أنه سيحقق نقلة نوعية للجزائر المتخلفة[19] لكن الهدف الخفي لذلك المشروع كان خنق الثورة بواسطة فض إلتفاف الجماهير حولها واستقطابهم نحو تحقيق مكاسب اجتماعية عديدة.

وفي 23 أكتوبر من نفس السنة توجهت سياسة دوغول نحو الثوار أنفسهم حيث صرح في ماتنيون (قصر الحكومة الفرنسية) عن دعوته إياهم إسكات الأسلحة ورفع العلم الأبيض[20] وغلق دعوته للاستسلام بإطلاقه عليها تسمية "سلم الشجعان".

جاء رد قيادة الثورة ممثلا في موقف الحكومة المؤقتة الحديثة النشأة التي رفضت في 1958/10/25 عرض الجنرال دوغول واعتبرت أن القضية الجزائرية ليست عسكرية فحسب يتم حسمها بتوقيف إطلاق النار وإنما هي مسألة سياسية يجب طرحها بشكل شامل للتسوية[21].

لقد كشف رد الحكومة المؤقتة في رفض الدعوة إلى "سلم الشجعان" على تفطنها إلى أن دوغول تعمد إحداث شرخ في صفوف الثورة عندما توجه إلى الذين يحملون السلاح في الداخل، دون غيرهم، كما أن نداء "سلم الشجعان" الذي جاء بعد ثلاثة أسابيع من إعلان دوغول عن مشروع قسنطينة سمح بالوقوف على أنه كان جزءا من مشروع عام وشامل يهدف إلى إضعاف الثورة وتشتيت قوتها وتماسكها[22].

إن هذا الموضوع لا يعنى بالتفصيل في سياسة دوغول تجاه الثورة التحريرية، ولكن الهدف من وراء الاسترسال في الإشارة إلى بعض أساليبها يكمن في أنها سوف تشكل سببا مباشرا في خلق ارتباك شديد في العمل الثوري بشقيه السياسي في الخارج والعسكري في الداخل وللتدليل على هذا يمكن الإشارة إلى أن مشروع سلم الشجعان الذي أعلنه دوغول في 1958/10/23، كان يمثل الغرض نفسه الذي قدمه الجنرالّ دوغول ومساعديه في قضية سي صالح التي جرت أهم فصولها في ربيع وصيف 1960، لكن ما يجدر توضيحه في هذا السياق أن تطورات قضية سي صالح جاءت بعدما أنهكت الولاية الرابعة كغيرها من ولايات الداخل بفعل سياسة الحصار والإبادة التي فرضها مخطط شال الذي ألغى عملية البحث عن صيغة للتفاوض مع قيادة الثورة[23]. وكشف في فترة محددة (1959-1960) عن تفضيل السياسة الديغولية للحسم العسكري للقضية الجزائرية عن طريق توظيف الإمكانات العسكرية القصوى بهدف تحقيق نصر سريع[24].

إن التمعن في سياسة دوغول يكشف عن القدر الكبير من الدهاء السياسي في مشاريعها وأهدافها القريبة والبعيدة، فهي تبدو وكأنها تركم بعضها، ولكنها في الواقع كانت تهدف إلى تحقيق مكاسب مؤكدة في كل النهايات المحتملة، فقد كان دوغول يحاول أن يخادع قادة الثورة في الخارج وفي الداخل معا، وفي وقت واحد فهو يتوجه إلى الحكومة المؤقتة بالدعوة إلى ترقية مشروع السلم، وطرح فكرة تقرير المصير، ويواصل محاولات الاتصال بصورة انفرادية، مع قادة الداخل وكان يأمل في حالة نجاح العملية مع الداخل سيضع الحكومة المؤقتة في موقف ضعف وفي حالة الفشل داخليا كان يأمل في الضغط على الولايات الداخلية من خلال القيادة السياسية في الخارج[25]، وإذا كان هذا هو هدف المناورات السياسية الديغولية فإن مخطط شال الذي كان يعتبر عن الوجه السافر والمعلن لتلك السياسة، كان يهدف إلى وضع قيادة الثورة بمجموعها في الخارج والداخل معا في موقف استسلام وإعتراف بالهزيمة.

لقد تعرضت الولاية الرابعة إلى عمليات عسكرية واسعة في شكل هجوم عنيف وشامل في جبال الظهرة والتيطري والأطلس البليدي في شهر جوان وأفريل سنة 1959 [26] وأصبح الثوار في حالة حصار جعلهم أشبه بالأسماك التي لا تغادر حوضها المائي[27] وحد مخطط شال من فعالية الكفاح المسلح، فتحولت الولاية الرابعة إلى أوكار مستقلة تتحرك وفق الضرورة حسب تعبير بيارمونتانيو[28] في وضع تكتيك جديد اعتمده القائد العسكري للولاية الرائد سي محمد في توزيع الوحدات وتقسيمها إلى مجموعات صغيرة[29].

إن آثار مخطط شال على الولاية الرابعة كانت وخيمة ميدانيا وفي الواقع كان تأثيرها جيد إلى الحدود الشرقية حيث انتصب خط شال المكهرب لتدعيم خط موريس وزاد من تأزم ولايات الداخل وعلى رأسها الولاية الرابعة بفعل تعرضها للحصار والهجوم من جهة واختناقها بسبب ضعف تسليحها وتوقف حصول الدعم اللوجستيكي إليها.

وتشير بعض الكتابات الجزائرية ذاتها إلى أن مخطط شال تسبب في حدوث اضطرابات في جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة إثر عملية الحزام[30] وتكبدت وحدات الولاية خسائر جسيمة قدرت بما يقرب ثلث تعدادها[31].

2- التحضير للقاء الإليزيه :

أمام تلك الوضعية المتردية ميدانيا في الولاية الرابعة بسبب الضغط العسكري الاستعماري من جهة وعزلة الولاية وافتقادها إلى وسائل المجابهة عسكريا من جهة أخرى، حاولت المصالح الفرنسية انتهاز الفرصة للقيام باتصالات محلية مع قيادة الولاية بهدف جرها إلى اتفاق انفرادي خاصة وأنها كانت على اطلاع بالانشقاق الذي وقع بين القادة المحليين للولاية ومسؤول الخارج[32]. وقد أشار كل من (إيف كوريار وبيار مونتانيو) إلى حصول المصالح الفرنسية التابعة لمكتب التنفيذ والاتصال "BEL" على الرسائل المتبادلة بين سي صالح والعقيد بومدين قائد هيئة الأركان العامة في جانفي 1960، جاءت فيها معطيات تتعلق بالحالة التي كانت الولاية الرابعة وتضمنت ميول سي صالح بقبول عرض فرنسي عادل لتسوية القضية[33].

جاء ميلاد ما يعرف بقضية سي صالح عندما تمكنت المصالح الفرنسية من إيجاد وسطاء لإقامة اتصالات مع قيادة الولاية الرابعة، وكانت أول خطوة تتمثل في تكليف قاضي بالمدية بتلك المهمة[34] وقد تمت اللقاءان الأولى بين الضباط والمندوبين السياسيين الفرنسيين وعدد من مساعدي سي صالح قبل اطلاعه على القضية، وفي منتصف فيفري 1960 تم اللقاء بين سي صالح وفورني فوش، وعرض سي صالح موقفه الإيجابي من تصريحات ديغول و قبوله بوضع السلاح في الولاية الرابعة[35].

تواصلت اللقاءات فيما ما بعد، وشهدت القضية بدايتها الحقيقة في لقاء بالمدية بتاريخ 28 مارس 1960، وجمع بين بيرنارد تريكو، والعقيد ماتون وثلاثة نقباء من جيش التحرير بالولاية الرابعة، وهم عبد الحليم، سي لخضر وعبد اللطيف وكان كل من الأول والثاني نوا ب لسي صالح.

أولت المصالح الفرنسية لقضية الاتصالات أهمية بالغة واعتبرتها فرصة سانحة لإحداث شرخ في صفوف الثورة في الداخل وإضعافها بإخراج الولاية الرابعة من جبهة الصراع، ولقد ظهر الجنرال دوغول على رأس الموجهين لتلك الخطوات السرية من خلال اشتراك العقيد برنارد تريكو كممثل للرئيس الفرنسي وإلى جانب العقيد ماتون كممثل للحكومة الفرنسية والعقيد جاكان كممثل للقيادة العسكرية بالجزائر.

لقد كانت الهيئات والأجهزة السياسية الاستعمارية العليا تشرف على توجيه ومتابعة خطة جر الولاية الرابعة إلى تسوية انفرادية وفي المقابل ليس لدى القيادة

العليا للثورة في الخارج وبقية قيادات ولايات الداخل أي إطلاع على تفاصيل قضية سي صالح[36] بل ويمكن الجزم بالنظر إلى ما ذكرته الكتابات الجزائرية حول القضية بأنها ظلت محصورة في أعضاء مجلس قيادة الولاية فقط.

ولم تكن مبادرة سي صالح وعدد من مساعديه نتيجة لموافقة القيادة العليا للثورة في الخارج، أو لاستشارة جماعية في الداخل حتى أن نائبه الأول الرائد سي محمد القائد العسكري للولاية كان آخر أعضاء مجلس القيادة المحلي في الاطلاع على الاتصالات والمساعي السرية وانضم إلى جماعته رغم إظهاره لبعض التحفظات[37].

طلب سي صالح في نهاية مارس 1960 الدخول في اتصالات مباشرة مع الحكومة الفرنسية، وعرض المفاوضون الفرنسيون إيجاد وسيلة لتوقيف إطلاق النار وإبقاء الاتصالات بمعزل عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA، وعندئذ سعى الفرنسيون في التحضير للقاء يجمع الجنرال دوغول بقيادة الولاية الرابعة في قصر الرئاسة الفرنسية بباريس[38] ومع مطلع شهر جوان 1960 دخلت الاتصالات مرحلتها الأخيرة وتم وضع اللمسات الأخيرة بتحديد سفر سي صالح ورفقائه إلى الإليزي في 09 جوان 1960[39].

تم اللقاء يوم 1960/06/10 على الساعة 21:30 ليلا بقصر الإليزي واستمر الحديث مع دوغول ومساعديه لمدة ساعة واحدة تخللتها المناورات السياسية من كلا الطرفين حيث عرض سي صالح الاتصال بين بلة فرفض دوغول ذلك[40] واعترض على الاتصال المباشر مع الحكومة المؤقتة وفرض الطرف الفرنسي على

إبقاء الاتصالات بمعزل عنها[41].

ولكن سي صالح أفسح بأن مجيء قادة الولاية الرابعة إلى الإليزي ليس موقفا انعزاليا، ومعارضا لأي طرف في جيش التحرير الوطني في الداخل[42] وخلال اللقاء عرض دوغول فكرة إجراء استفتاء بعد وضع المقاتلين الجزائريين أسلحتهم[43] وصرح دوغول بعد رفضه لمطلب قادة الولاية الرابعة الاتصال بالحكومة المؤقتة بأنه سوف يوجه نداء لها يدعوها إلى المفاوضات ووقف إطلاق النار[44].

وهذا ما يوضح حرسه الشديد على الانفراد بكل من القيادة الخارجية وقيادة الولاية الرابعة للاحتفاظ بموقف قوي في إملاء شروطه. لقد كان دوغول يأمل في أن تتحول قضية سي صالح إلى فرصة لإضعاف الثورة واستسلام قيادتها، ليقوم بعد ذلك باستفتاء يكرس الاستقلال الذاتي للجزائر، وهي الفكرة التي عبر عنها بعد أربعة أيام فقط من لقاء الإليزي في 1960/06/14 [45].

3- نتائج قضية سي صالح (لقاء الإليزي):

انتهى اللقاء دون التوصل إلى نتائج نهائية بسبب تصلب المواقف المتباينة واتجه الاهتمام بعد ذلك إلى انتظار ردود الحكومة المؤقتة على خطاب ديغول في 1960/06/14 [46] ولكن القضية لم تتوقف عند حدود إجراء لقاء الإليزي وبدا جليا أنه هناك اتفاقا مبدئيا قد تحقق بين دوغول وسي صالح، فبعد عودة قادة الولاية الرابعة من باريس يوم 1960/06/11 تحرك سي صالح باتجاه الولاية الثالثة بهدف إشراكها في مسار التسوية التي تضمنها مشروع سلم الشجعان[47] وشرع في الاتصالات الأولى مع العقيد محند أو الحاج في 1960/06/21 بتسهيل ورعاية

من طرف المصالح الفرنسية.

لقد كان دوغول ومساعديه المشرفين على متابعة الترتيبات التي نوقشت عند لقائه مع قادة الولاية الرابعة، يظنون أنهم يتحكمون في سير العملية بشكل تام لكن المصالح الفرنسية سرعان ما تفاجأت بانقلاب القائد العسكري للولاية: الرائد سي محمد على كل ما تم الاتفاق عليه من قبل[48].

شرع الرائد سي محمد في إفشال مساعدي سي صالح في الولاية الثالثة، وقام بالاتصال بالعقيد محند أو الحاج طالب منه الحذر من الوقوع في الفخ الذي أوقعت فيه المصالح الفرنسية الرائد سي صالح، وبعض قادة ولايته، كما قام سي محمد بحل مجلس قيادة الولاية الرابعة، وأبعد منه سي صالح والنقيبين سي لخضر وحليم[49] ومن أجل وضع حد للقضية أعلن عن إنشاء لجنة عسكرية للتنفيذ والتنسيق كهيئة قيادة جديدة للولاية الرابعة، ووجه دعوة إلى وحدات جيش التحرير بالوقوف في وجه الاستعمار وعدم القبول بأية تسوية حتى يتم تحقيق النصر[50].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخطوات المعاكسة التي قام بها سي محمد بهدف إفشال عملية الاستدراج التي وقع فيها رفاقه في قيادة الولاية تزامنت مع الفشل الذي مني به سعي سي صالح في الولاية الثالثة، ومع إطلاع الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة على القضية، وتتفق الكتابات الفرنسية التي تناولت الموضوع مع نظيرتها الجزائرية حول السبب الرئيسي في نجاح جهود الرائد سي محمد، وتعزوه إلى وجود عناصر معارضة لمشروع سلم الشجعان في قيادات مناطق الولاية الرابعة من أمثال النقيب لخضر بورقعة والنقيب محمد بوسماحة،

وغيرها من ضباط جيش التحرير الذين أيدوا سي محمد في انقلابه على مشروع "سلم الشجعان"[51] والتراجع عن كل مما ترتب عن لقاء الإليزي الشهير، وتصفية العناصر التي تسببت في انخراط قيادة الولاية الرابعة في عملية التفاوض السري الانفرادي مع المصالح الاستعمارية.

وفي ختام هذه البحث يمكن أن نخلص إلى جملة من النتائج الأولية حول ما يعرف بقضية سي صالح، وذلك بوضعها في سياق التطور الداخلي للثورة الجزائرية وبالنظر إليها على أنها تمثل محاولة من محاولات اختراق صفوف الثورة استدراج قادة الولاية الرابعة، وبأنها مرحلة من مراحل التأزم الشديد التي شهدته تلك الولاية في مجابهة الاستعمار الفرنسي في أوج اندفاعاته العسكرية في سنتي 1959-1960 وأهم هذه النتائج ما يلي:

1- إن قضية سي صالح تمت من الطرف الجزائري كمبادرة فردية تبنتها عناصر في قيادة الولاية الرابعة بهدف تحقيق تسوية سياسة سلمية مع السلطات الاستعمارية واستمرت القضية في مختلف مراحلها في طي الكتمان والسرية وبمعزل عن قيادة الثورة في الخارج[52] وبقية الولايات في الداخل باستثناء الولاية الثالثة في المرحلة الأخيرة منها.

2- الانقلاب والتراجع عن كل ما تم الاتفاق عليه بين قادة الولاية الرابعة والجنرال دوغول في لقاء الإليزي وبعده والخطوات المعاكسة بهدف إفشال مشروع سلم الشجعان وتصفية العناصر المؤيدة له. تم كل ذلك على يد قادة الولاية أنفسهم[53] وهو ما يمكننا القول بأن قيادة الولاية الرابعة التي ترأسها الرائد

سي محمد بعد لقاء الإليزي هي التي أعادت تصحيح المسار وتجاوز الخطأ الذي وقعت فيه قيادتها السابقة التي كان على رأسها سي صالح، ونجحت في قبر "عملية تلسيت" دون عون ومساعدة من خارجها[54].

3- بتسليط الضوء على وضعية الولاية الرابعة إثر استشهاد العقيد سي محمد بوقرة في منتصف سنة 1959 من جهة وعلى علاقاتها مع قيادات الثورة في الخارج من جهة أخرى يمكن اعتبار الحركة التي قام بها سي صالح باتجاه القبول بمشروع سلم الشجعان بأنها كانت تعبر عن استفحال اليأس وروح الاستسلام في الولاية الرابعة بفعل تكبدها للخسائر الجسيمة، وتنامي شعورها بالعزلة وتخلي القيادة في الخارج عن مد يد العون لها لمواجهة مخطط شال الرهيب[55].

4- نجح دوغول في الوقوف على حقيقة الانقسامات التي كانت تميز العلاقة بين قيادة الثورة في الخارج وفي ولايات الداخل وسمح له ذلك بمواصلة المناورة السياسية بمختلف أساليب الخداع والتورية بهدف إضعاف القدرة التفاوضية لجبهة التحرير الوطني ولقد سبقت الإشارة إلى أنه طلب في لقاء الإليزي من قادة الولاية الرابعة إبقاء مسألة الاتصالات مع الطرف الفرنسي في سرية وبمعزل عن الحكومة المؤقتة، لكن دوغول بعد أربعة أيام فقط من ذلك قام بتوجيه نداء إلى من سماهم "بمسيري الثورة من الخارج" وهو ما كشف رغبته في إبقاء الولاية الرابعة كورقة ضغط مستمرة على القيادة في الخارج[56].

5- إن ما يبقي قضية سي صالح موضوعا خصبا للدراسة بشكل دقيق ومفصل وهو اختفاء كل العناصر الثورية التي خاضت جميع مراحلها: البعض منها بفعل

التصفية الداخلية "سي لخضر، وسي حليم، وسي عبد اللطيف" والبعض الآخر نتيجة لسقوطها في مواجهة مباشرة مع الجيش الفرنسي (سي صالح، جويلية 1961) (سي محمد، أوت 1961) وفي المقابل كانت للعناصر الفرنسية فرصة السبق في تدوين وقائع القضية في مذكرات وجمع الوثائق المتعلقة بها وهو ما سمح بظهور كتابات فرنسية عديدة احتكرت التأريخ إلى عهد قريب[57].

6- أدت عملية إنهاء وتصفية ما ترتب عن لقاء الإليزي من نتائج إلى بروز عناصر جديدة في قيادة الولاية الرابعة وتمت ترقية عدد من الضباط المعارضين للقبول بمشروع سلم الشجعان في مجلس قيادة الولاية وفي مجالس المناطق وكان أغلب هؤلاء من الضباط الشباب أمثال بورقعة، وبوسماحة ويوسف الخطيب، ومحمد صايكي ومحمد تقية وغيرهم وهو ما جعل الإطارات القيادية في الولاية الرابعة الأكثر شبابا في ولايات الداخل ولعل هذا يسمح القول بأن الجيل الثاني من الثوار في قيادة الولاية احتفظ بنفس الإصرار الذي كان لدى المفجرين على الصمود والمواجهة.

الهوامش

[1] حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية (1954-1962) رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001، ص105.

[2] Mohamed Teguia, L'Algérie en guerre, OPU, Alger, 1988, p380.

[3] محمد صايكي، صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2002، ص280-282.

[4] Mohamed, Harbi, LE FLN Mirage et réalité , ed jeune Afrique, paris, 1980 .p.236.237

[5] لخضر بورقعة، (مذكرات) شاهد على اغتيال الثورة، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص46.

[6] نفسه ص 47، وأنظر أيضا محمد صايكي، المصدر السابق، ص 252.

[7] Mohamed Teguia OP.CIT. P 379-380.

[8] تم تشكيل مجلس قيادة جديدة للولاية الرابعة بعد إبعاد سي صالح منها في أوت 1960 وقد ضم كل من الرائد سي محمد النقيب حسان (يوسف الخطيب) والنقيب سي يوسف (بن خروف)، والنقيب محمد بوسماحة أنظر: محمد صايكي، المصدر السابق، 258–259.

[9] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص38-42، وللاطلاع على أوضاع الولاية الرابعة قبل تولي سي صالح قيادتها: أنظر:

Jaques Simon, la wilaya 4 avant si Salah in Historia, n° 229, 22 Mai 1972, PP 1094-1097.

[10] ظل المرجع الأساسي الذي تناول القضية في شكل دراسة مفصلة ودقيقة هو كتاب بيار مونتانيو قضية صالح، منشورات بيغماليون، باريس 1987، ص187.

[11] منذ نهاية الثمانينات إلى اليوم توالت الكتابات الجزائرية التي تناولت قضية سي صالح وسمحت بتسليط الضوء على بعض الجوانب الهامة فيها ويمكن الإشارة هنا إلى محمد تقية (الجزائر في حرب)، لخضر بورقعة (شاهد على اغتيال الثورة) وأخيرا محمد صايكي (مذكرات ثائر من قلب الجزائر).

[12] للمزيد من الإطلاع على تفاصيل قضية سي صالح أنظر: الطاهر جيلي، قضية سي صالح مذكرة سنة أولى ماجستير، معهد التاريخ جامعة الجزائر 1996، 93 صفحة.

[13] علي كافي أدرجها في هذا السياق رغم أنه لم يشر إليها إلا بفقرة واحدة في مذكراته أنظر: مذكرات علي كافي (1946-1962) دار القصبة، الجزائر، 1999، ص246-247.

[14] Yves courrier, la guerre d'Algérie 1958-1960. L'heure des colonels, ed Fayard, Paris 1970, P 617-618.

[15] Pire) Montagnon, L'Affaire si Salah, ed Pygmalion. Paris 1987, P85-86.

أشار مونتانيو إلى رسالة نشرها في كتابه تضمنت خطابا شديد اللهجة لسي صالح وجهه إلى قيادة الخارج متهما إياها بالتخاذل والبيروقراطية، وحملها مسؤولية عزل الداخل، واستمرار الفوضى في الولايتين الأولى والسادسة وهو الأمر الذي كشف للمصالح الفرنسية مدى الخلاف الذي كان قائما بين قادة الثورة.

[16] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص41-40.

[17] نفسه، ص38-39.

[18] من أبرز مظاهر عزلة الولاية الرابعة عن القيادة الخارجية لم يكن فقط انقطاع وصول السلاح إليها، وإنما تأكد ذلك الشعر لدى قيادة (سي صالح- سي محمد) عندما أهملت الحكومة المؤقتة تعيين قائد لها إثر استشهاد العقيد أمحمد بوقرة في ماي 1959، كما أنها لم ترسل بتزكية أو ترقية سي صالح أو سي محمد اللذين بادرا إلى تشكيل مجلس قيادة الولاية الرابعة بعد فراغ دام أكثر من 07 شهر وهذه المسألة استغلها بيارمونتانيون كثيرا في كتابه لتبرير خطوة سي صالح الانفرادية:

أنظر Pierre Montagnon, Op.Cit, PP 47-48.

[19] Alistair horne histoire de la guerre d algueraie ed .albin. michel. paris. 1980. p318-319.

[20] ص كلمة الجنرال ديغول حول سلم الشجعان لتقف على حقيقة مشروعه الذي كان جوهره دعوة إلى الاستسلام الغير مشروط ويمكن اعتبار لهجة ديغول متوافقة جدا مع أسلوب الحرب النفسية لأنه خاطب قادة الداخل، وكأنهم طرف مهزوم أنظر:

Jean Daniel, De gaulle et L'Algérie, ed : Le seuil, Paris, 1986, P49.

[21] Yves courriere. Op.cit. pp335-336.

[22] Messaoud Maadad, Guerre D'Algérie, chronologie et commentaire. Collection, sad, Alger 1992. PP120-121.

[23] Mohamed Teguia, Opcit. P383

[24] أشار بورقعة إلى أن شال أعلن تفاؤله في مطلع سنة 1959 إثر شروعه في عمليات عسكرية في الولاية الخامسة وذكر في ندوة صحفية أن عمر التمرد (الثورة) مجرد أشهر معدودة: أنظر بورقعة لخضر، المصدر السابق، ص11.

[25] Henri Alleg, La guerre D'Algérie.T3,ed Temps actuels, Paris 1981, P 201.

[26] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة في الولاية الرابعة، ج1، (1959-1962)، ص13-14.

[27] A.Horne, Op, cit. P339.

[28] Pierre Montagnon, La guerre D'Algérie 1954-1962 ed, Pygmalion, Paris, 1984, P314.

[29] المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص13-14.

[30] Mohamed Teguia.Op.cit, P380.

[31] المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص187.

[32]Yes Courriere. La guerre D'Algérie 1960-1962. Les feux du desespoir. ed : R L'Affont Paris. 1990. P61.

[33] لاحظ اتفاق الكتابات الفرنسية في النظر إلى قضية سي صالح على أنها قضية اختراق المصالح الفرنسية لصفوف الثورة التي كانت تعاني أزمة في العلاقة بين قيادتها الخارجية والداخلية لدى كل من كوريار ومونتانيون للمزيد من المعلومات. انظر.y.courriere.opc.it.p617.618 وأيضا.p.Montagnon. p85.86

[34] إسم القاضي هو عبد القادر المريغي، أنظر: Y.Courriere OP.Cit 618.

[35] Pierre Montagnon OP.Cit, P91.

[36] Yves Courriere. OP.Cit, P624.

[37] Mohamed Teguia OP.Cit P387.

[38] Henri Alleg, Op.Cit, P205.

[39] لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص42.

[40] Bernard Tricot. Les Sentiers de la paix Algérie 1958-192, paris.1972, P172.

[41] Pierre. Montagnon. L'Affaire Si Salah, OP.Cit, P108

[42] لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص46.

[43] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص46.

[44] Bernard Tricot, Op.Cit, P 175.

[45] Ibid, P 176.

[46] Henri Alleg, Op.Cit, P 206.

[47] Yves Courriere. Lesfeux du desespoire Op.Cit, P639.

[48] أنظر كل من Mohamed Teguia Op.Cit P391 ، وكذلك لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص67، 69 وأيضا محمد صايكي، مصدر سابق، ص258-259.

[49] محمد صايكي، المصدر نفسه، ص258-259.

[50] Henri Alleg, Op.Cit, PP 207-208.

[51] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص49-50 وأنظر أيضا : Yves Courriere, OP.Cit, P 640.

[52] Benjamin Stora. Histoire de la guerre D'Algérie 1954-1962, ed, La découverte, Paris 1995, P56.

[53] يشير محمد تقية إلى أن الرائد سي محمد قام بإعدام ثلاثة من قادة الولاية الرابعة الذين حملهم المسؤولية في الاتصالات الأولى مع المصالح الفرنسية وهم النقباء سي لخضر (بوشامة) المحافظ السياسي

للولاية والنقيب سي عبد اللطيف قائد المنطقة الثانية (التيطري، الاطلس البلدي) والنقيب سي حليم مسؤول الاتصالات في مجلس قيادة الولاية: أنظر Mohamed Teguia, Op.Cit P391-393.

[54] ذهبت المصادر الفرنسية إلى القول بأن عملية التصفية والتطهير التي قام بها الرائد سي محمد للعناصر التي شك في ارتباطها (بقضية الإليزي) وبتأييد مشروع سلم الشجعان شملت ما بين 420 و460 إطار بالولاية الرابعة على الرغم من أنها كانت تذكر أنذاك أن الولاية الرابعة لم يعد بها إلا 250 مقاتل.للمزيد من المعلومات راجع كتاب: Teguia, Op.Cit P 391.

[55] اعترف لخضر بورقعة بأن تصرف سي صالح ورفقائه كان خارج الاجماع الثوري وبأنه كان خاطئا لكنه لم يكن خيانيا وإنما بفعل الظروف القاسية التي تعرضت لها الولاية الرابعة سنتي 1959-1960.

أنظر: لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص56.

[56] Général Jaquin Du Djebel A L'Elysée, in Historia, n 313. Mai 1973- P2398.

وأنظر أيضا: Pierre Montagnon La guerre D'Algérie. OP.Cit P 318.

[57] عندما انتهت قضية سي صالح بالفشل الذريع بالنسبة للمصالح الفرنسية الخاصة التي فقدت ورقة هامة للمناورة لم يجد الجنرال دوغول عزاءا له إلى الإشارة، أن جميع العناصر الثورية قد اختفت بعد سقوط سي صالح شهيدا في 1961/07/20 بنواحي البويرة، وسي محمد في 1961/08/06 في مدينة البليدة، وصرح قائلا: لا أحد سيتكلم حول قضية سي صالح، ومن تكلم عنها فلن يتكلم طويلا

أنظر Yves Courriere, OP.Cit, P 644.